سياسة منغستو هيلا ميريام الداخلية في اثيوبيا (١٩٧٨-١٩٩١)

إعداد
الباحث: حسن كاظم عبيس غضيب الطائي
جامعة القادسية-كلية التربية-قسم التاريخ
.Husn182@yahoo com

ملخص البحث:

يهدف البحث الى دراسة اثيوبيا في عهد منغستو هيلا ميريام وسياسته تجاه الخصوم السياسين وتجاه نشاط الدول الكبرى في اثيوبيا وكيفية البقاء في السلطة من خلال الممارسات الوحشية التي قام بها منغستو تمثلت بمجوعة من الاعدامات التي قام بها الديرغ ومساومة الدول الكبرى من اجل الحصول على المساعدات وتأسيس حزب سياسي يمثل الجبهة السياسية الداخلية.

Abstrak.

The research aims to study Ethiopia during the reign of Mengistu Haile Miriam and his policy towards political opponents and towards the activity of the major countries in Ethiopia and how to stay in power through the brutal practices carried out by Mengistu represented by a set of executions carried out by the Deirg and bargaining with the major countries in order to obtain aid and the establishment of a political party representing the internal political front.

مقدمة البحث:

تعد اثيوبيا من ابرز دول القرن الافريقي تاثيرا على القارة الافريقية ويعد منغستو هيلا ميريام من الشخصيات التي كانت مؤثرة في التاريخ الاثيوبي لانه تصدر الحكم في فترة الحرب البارده في العالم كذلك كان قد اتسم بدكتاتوريته في القرارات السياسية والعسكرية انقسم البحث الى محرورين الاو: سياسة منغستو الداخلية تجاه خصومه السياسيين كذلك سياسته تجاه اعضاء المجلس العسكري وسياسته تجاه طلب المساعدات من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكيو والمحور الثاني:تأسيس حزب ماركسي باسم الحزب الثوري الشعبي الاثيوبي على غرار الحزب الماكسي السوفيتي.

المحور الاول:سياسة منغستو هيلا ميريام الداخلية تجاه اعضاء الديرغ:

عمل الديرغ على تصفية بعض من أعضائه لأجل تحقيق تفرد منغستو الكامل بالسلطة بفعل عمليات القتل تجاه طبقات الشعب كافة[١] ففي أواخر كانون الثاني من عام ١٩٧٧المعاملة غير الانسانية اللواء تيفاري بانتي خطابا دعا فيه إلى مفوضات وحلول سلمية مع الايتيريين والمعارضة من الأحزاب المدنية. لكن منغستو عارض تلك الحلول وقام وإتباعه بالقاء القبض على تيفاري بانتي وخمسة من المقربين اليه في ٣ شباط عام ١٩٧٧ واتهامهم بالتخطيط مع الحزب الشعبي الثوري للاطاحة بنائب رئيس الديرغ منغستو ميريام مع قمع حركة عموم اثيوبيا الاشتراكية ودعا لعقد اجتماع لمحاكمة المتهمين فتم اصدار حكم الاعدام بحقهم

وفي ١٢ شباط أعلن الديرغ القائد منغستو رئيسا له وللدولة وقائد الثورة الأوحد[٢], تغذى نظام الديرغ على الأفكار الماركسية اللينينية التي بررت القضاء على الخصوم والمعارضين لسياستها لان يبرز نجم منغستو على جميع اعضاء الديرغ وتحقيق سيطرته المحكمة في البلاد قام باحداث المزيد من الحروب الدموية وحملات منظمة لتمشيط مناطق الناشطين المعارضين لسياسة ديرغ وسياسة رئيسها والبحث عن الأسلحة والحملات الاعلامية المضادة والحملات المرعبة على المنتفضين في ارتيريا وتيغري وغيرها من مناطق اثيوبيا في الأسابيع الأولى من توليه منصب رئيس الحكومة العسكرية. ومثلث تلك الاجراءات واسلوب الحكم اشد انواع القمع والظلم في اثيوبيا[٣] . اذا اتسمت طبيعة السياسات الاثيوبية في السنوات التي تلت الثورة باستخدام القوة والعنف المطلق في عام ١٩٧٧ وقرار منغستو تفتيت كل ما يعارض طريقه ولاسيما الاحزاب السياسية والمعارضين لسياسته وصولا لأهدافه السلطوية في الدولة وكانت عمليات الابادة الجماعية لحزب الشعب الثوري مستمرة وكل من يؤيده في أديس أبابا وأعمام الفوضى فيها وفي المراكز الحضرية الرئيسة وفي الأرياف وموورست قسوة لا توصف ضد المدنيين العزل من أجل التطهير العقائدي والتأثير على الجماهير الكبيرة والديمقراطية والوحدة الوطنية والحكم المدني, فقد امتلكت السلطة جماهيرا خاصة مسلحة متبنين السلسلة الدموية من عمليات القتل المفرط وسياسة النفي والتهجير والإرهاب الذي لم يسلم منه طفل ولا امرأة.[٤]

سميت تلك السياسة بـ " الإرهاب الأحمر" وهي إحدى مفردات ثورة أكتوبر الروسية لعام ١٩١٧ ومعناها "القضاء على مناهضي الثورة" الذين أطلق عليهم تسمية " الرجعيون و"الخصوم السياسيون" وكانت منظمة من قبل الحكومة العسكرية فقد منحت سلطات أوسع للمنظمات الحضرية من عناصر الحرس الثوري إذ تعهد الحرس باتخاذ صيغة حربية ضد الأفراد المثقفين والطلاب والميسورين من أفراد الحزب الثوري الشعبي، فشملت حملة إعدامات واعتقالات وتعذيب بقيادة منغستو[٥] .

وعرفت حملة الإرهاب الأحمر ايضاً بأنها صراع توجيه ملكية الثورة التي استغلها بعض الأشخاص للمصالح الشخصية وكيف يمكن الإفادة منها في المناصب والحكم إذ قاومت مجموعات اليسار الراديكالي نظاما عسكريا وظف جهوده المسلحة في مقاتلة المعارضين له وإخضاعهم. ورجعت أسباب قيام عمليات التصفية الدامية الى عدد من النقاط البارزة أولها تطرف نظام الطبقة السياسية الحضرية الحاكمة وتبعها المواقف الثورية من تظاهرات الطلاب الأثيوبيين والنقطة الأخرى هي الرؤى السياسية المختلفة وصراعات القوى الداخلية من نظام ديرغ حتى بروز شخصية منغستو الذي اعتمد السيادة المستقلة داخل الحكومة العسكرية وتمهيد الأسباب تدريجياً لقيام الإرهاب الأحمر. بالإضافة إلى التوتر وتصاعد الغضب الجماهيري والتعبئة العامة في السنوات الأولى للثورة من خلال المشاركة الجماهيرية المحلية والإقليمية في العنف. وركزت سياسة التصفية في المدن الكبرى من (أديس أبابا وغوندار وفي أسمرة عاصمة اريتريا[٦].

شمل الإرهاب كل مثقفي الشعب وشبابه البارزين وكان محل صدمة للشعب وما آلت إليه الأمور من نتائج وخيمة من الحكومة المؤقتة. ولم تكن هنالك مقاومة محلية لسياسة المجلس الإداري العسكري الإقليمي الديرغ فأصبحت العاصمة موقعا للعنف الشامل لعملية إرهاب الخصوم الثوريين الذين كانت لهم يد في قتل عدد من أعضاء ديرغ واغتيال بعض من كوادر المنظمات المدنية التي دعمت النظام العسكري من قبل عصابات محلية مرتبطة بالحزب الشعب الثوري الأثيوبي كما قام النظام بإعدام

الشباب الذين يشك في تعاونهم مع الحزب. وحصل رد الفعل العنيف المنظم بين الأطراف المتنازعة وتغيرت الأحوال في الدولة ليصبح إرهاب دولة داخلي الذي تصاعد مع الإعلان الرسمي لعملية الإرهاب الأحمر[٧].

عملت فرق الدفاع الحضري التابعة للحزب الشعبي الثوري الأثيوبي على اغتيال العديد من أعضاء الديرغ في الأسابيع الأولى كرد فعل على حملة الإرهاب وارتفع عددهم ليصل إلى ٥٠ شخصاً بحلول آذار ١٩٧٧. ورأى بعض المراقبين إن الأساليب العنيفة التي اتبعها الحزب عدت الشرارة للإرهاب الأحمر في البلاد ومعناه بأن العنف الذي انتهجته الحكومة هو رد فعل ضد هجمات الحزب الثوري الأثيوبي والتي وصفت "بالسياسات الإرهابية لحزب الشعب الثوري الأثيوبي ". ودليل ذلك كان أول هجوم رئيسي عام قام به الحزب المذكور قد جاء بعد إطلاق النظام حملة إعلامية شاملة نددت بالحزب عبر وسائل الإعلام الرسمية[٨].

حدثت إعدامات كثيرة بحق أعضاء الحزب الشعبي الثوري الأثيوبي مما أدى إلى حل التشكيلات المحلية للحزب بصورة تامة أثناء حملات البحث التي قامت بها الفرق التابعة للنظام في المدن الصغيرة وقتل كبار قادة الحزب المذكور وكان ذلك في أول عملية بحث رئيسة في العاصمة في أواخر آذار ١٩٧٧. ورافقها نهباً للممتلكات الخاصة التي قامت بها فرق التفتيش المحلية وبعد ورود الشكاوي بذلك الشأن تبني الجيش عمليات البحث بدلا من فرق التفتيش. وفي تلك الأثناء بدأ النظام بتسليح الموالين في الأحياء الحضرية وتوجيه الأوامر لهم بالقضاء على الذين أسماهم " الفوضويون " كما وصفهم النظام ومواجهة الإرهاب الأبيض بالإرهاب الأحمر[٩].

فقاموا بتعذيب وإعدام عشرات الآلاف من الشباب والمراهقين الذين يشك في ولائهم للنظام واعتقالهم ووضعهم في زنزانات مظلمة عديمة التهوية وفي ظروف لا يمكن وصفها وتعالت صرخات المعذبين عند تعرضهم للأذى في عمليات الاستجواب السريعة والمختصرة ورمي جثث المعتقلين بعد إعدامهم على الأرصفة ولصق شعارات الديرغ على أجسادهم من أجل إثارة الرعب لدى المعارضين فيما أخفي الآخرون، مع منع أقارب الضحايا من تشييعهم وإبداء الحزن أو مظاهر العزاء[١٠]. وذكر شهود عيان من الأجانب الذين كانوا في أثيوبيا عن ظروف البلاد في ذروة الإرهاب مثل ستيفن دي فيلدر الذي عمل مع هيئة التنمية السويدية الدولية إنه " حدث في منتصف آذار بأن تم جمع ١٢٠ طالبا في حقل خارج أديس أبابا وتم تفجيرهم بالديناميت ". واكتشف وجود جثث ٦٥٥ شاباً قد أعدموا ذبحاً في أيار عام ١٩٧٧ وكانت تلك طريقة إعدام شائعة لدى النظام في مدة الإرهاب[١١] . كان الكثير من الضحايا من الشباب الذين كرسوا حياتهم للكفاح الثوري وقتل عدد كبير ممن ليس لديه أي نشاط سياسي سوى أنهم وجدوا أنفسهم في الزمان والمكان الخطا فأصبحوا ضحايا لانتقام أعضاء تنظيمات الأحياء الحضرية الحكومية. وكانت قمة الإرهاب التي حدثت في أيار عام ١٩٧٧ عندما نظمت تظاهرة قام بها شباب الحزب الشعب الثوري خارج مكاتب تنظيمات الأحياء الحضرية في كل أنحاء العاصمة، وعند أدراك الأمر من قبل الدوائر الأمنية للديرغ قامت

بتسليح الأفراد بالأسلحة الأوتوماتيكية ووضعت الجنود على أهبة الاستعداد في مركبات مدرعة وعند بدء التظاهرات اعتقل الآلاف من الشباب الناشطين والشروع بالإعدامات في مراكز الاعتقالات المحلية. وفي الليل أعدم ما يقرب من ١٠٠٠ ألف شاب في منطقة الغابات حول العاصمة، وتلا ذلك اليوم إصدار أوامر بالقتل المباشر دون الحاجة الى أخذ اذن من الحكومة مما رفع مستوى القتل والاعتقالات الى حالة غير مسبوقة.[١٢]

أقيم استعراض عسكري يوم ٢٤ حزيران ١٩٧٧ للقوات الحكومية بقيادة رئيسها منغستو ميريام وأشير لها من قبل الصحف الحكومية بـ " الإرهاب الأحمر ضد الإرهاب الأبيض " وكانت تلك الطريقة المزدوجة للديرغ في مسألة تحدي القوى المعارضة الحضرية الراديكالية خلال أيام العنف عن طريق الاعتماد على سلاح السلطة وتكليف أطراف محلية القيام بمهام إرهاب حكومية. وفيما بعد أعلن النظام بأن المسؤول عن سلسلة العنف المفرط في أيار هو حليفه حزب حركة عموم أثيوبيا الاشتراكية وقام بإلقاء اللوم على الحزب الذي لاقى مصير حزب الشعب الثوري الأثيوبي نفسه[١٣] . إذ قضت موجة القتل الحر من الإرهاب على أتباع الحزب الشعبي الثوري الأثيوبي في المراكز الحضرية وتبعهم حزب (حركة عموم أثيوبيا الاشتراكية) في عمليات القمع بل إن قادة من حزب حركة عموم أثيوبيا الاشتراكية شاركوا في مراحل سابقة للإرهاب الأحمر طالهم الاعتقال ايضا بإشراف منغستو ميريام[١٤], الذي وجد بأن نشاط حزب حركة عموم أ أثيوبيا التي سبقت وإن تعاونت مع الديرغ في القضاء على الحزب الشعبي الثوري بدأت تهدد الديرغ وبتنفيذ من حزب منغستو (السيديد الاشتراكي) عمل على السيطرة على المكتب الإقليمي لشؤون التنظيم الجماهيري وعلى مدرسة يكاتيت ٦٦ السياسية اللتين أديرتا من قبل حزب حركة عموم أثيوبيا وأمرت الحكومة بوضعهم تحت السيطرة الشديدة وبالرغم من هروب بعض من اعضاء حزب حركة عموم اثيوبيا لكن أمسك ببعضهم الآخر و إعدامهم وتمكن عدد قليل منهم من الهرب خارج البلاد[١٥].

جاء قرار الراديكاليون من أعضاء نظام ديرغ بأتباع القمع ضد حزب الشعب الثوري الأثيوبي بسبب ازدياد شعبيته وليس بسبب حملة الاغتيالات التي قام بها فقط، لأنه ومنذ تأسيسه وبروزه اتبع أسلوب الدفاع الهجومي قبل قيام الحكومة العسكرية بإطلاق حملة القمع تجاهه. وفهم الإرهاب الأحمر بأفضل الأحوال على أنه تصعيداً للعمليات المتبادلة بخاصة إن قرار تنفيذه قد جاء من اعضاء بارزين في الديرغ وحزب الشعب وسارت الأمور نحو عسكرة المواجهة ولقد ولدت الأحداث بيئة عدائية مليئة بالعنف إذ عاش أعضاء النظام الحاكم في حالة من الخوف من الكمائن ورأوا بأن العنف الموجه ضد حزب الشعب الثوري الأثيوبي كان أمراً حيويا بالنسبة لسلامتهم الشخصية والحفاظ على السلطة السياسية في البلاد. ومن ثم فإن تلك السياسة هي نفسها التي أتبعت في عهد الإمبراطور هيلا سيلاسي من انتهاكات حقوق الإنسان دون نقد واعتراض. ففي ١ تموز عام ١٩٧٧ أدان الديرغ الحكومة الأمريكية لاحتجاجها حول انتهاكات حقوق الإنسان في أثيوبيا لأنها لم تشر إلى تلك الحقوق خلال حكم الإمبراطورية وهكذا فإن نظام منغستو لفت النظر الى وضع حقوق الإنسان في عهد النظام السابق ليبعد الأنظار عن الانتهاكات التي قام بارتكابها، وكان ذلك الراي للمؤرخ باهرو زويدي المتخصص بالشؤون الأثيوبية فتم قمع الآلاف من الشعب الأثيوبي في تموز وآب١٩٧٧[١٦].

طالب الكثير من الأثيوبيين على أثر الأحداث الدامية اللجوء الى الدول الغربية فمثلاً طلب اللجوء السياسي من قبل السفير الأثيوبي (أياليو ماندیفرو (EYALEWMANDEFRO في الولايات المتحدة المريكية الذي أخبر صحيفة لوس انجلوس تايمز

بأن قراره جاء بسبب الظروف التعسفية والعنف الذي شهدته أثيوبيا وذكر " يستولي الخوف على أثيوبيا ويخشى الشعب لجنة ديرغ ويخشى أعضاءها أحدهم الآخر .... ولأتفه سبب يتم اعتقال وقتل أي شخص قد يعتبر مناهضا لهم أما أولئك الذين رحبوا بالثورة التي قام بها العسكريون فهم يشعرون بالحرج الآن على الأقل كان هنالك في عهد هيلاسيلاسي قوانين ودستور ونظام أما في ظل لجنة ديرغ فليس هنالك قانون ولا دستور هنالك فقط القانون الذي يفرضه الذين يحملون السلاح" أما سفير أثيوبيا لدى المملكة العربية السعودية (عبد الله عبد الرحمن نور) فقد هرب الى بريطانيا وأخبر صحيفة نيويورك تايمز " لقد كنت واحدا من أقوى الداعمين للثورة في أثيوبيا لكن الآن وتحت ظل حكم منغستو هنالك قتل جماعي وفوضى ووجهت الأوامر للجيش بقتل أي شخص يشتبه في عمله ضد الثورة وكل شيء يمضي في جمع كل السلطات بيد منغستو"[١٧]

برزت شخصية المقدم (اتنافو باتي) نائب رئيس لجنة ديرغ وصديق منغستو المقرب في خضم الأحداث المتشابكة الذي وجد نفسه أنه لا يستطيع الاستمرار مع أعمال القتل باسم الماركسية التي عدها مبدأ فكريا غريبا بالنسبة لتقاليد أثيوبيا السياسية ففي ٣ من تشرين الثاني ١٩٧٧ التي القى خطابا تم فيه الإرهاب الأحمر والاشتراكية وأعلن إنه من المستحيل تثبيت الاشتراكية في أثيوبيا كما استهزئ من وجود حزب للعمال في بلد غالبية سكانه من الفلاحين, ونبذ التحالف مع الاتحاد السوفيتي وعزل أثيوبيا عن حلفائها الغربيين الذين لطالما دعموا أثيوبيا بالأسلحة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة, فضلا عن ذلك دعا اتنافو الى الاعتدال في السياسة والعلاقات الدولية والمصالحة مع أعداء أثيوبيا لكنه اخطأ في معرفة مستوى شعبيته من قبل الجماهير وتقديره للأمور في العكس من مبادئ لجنة ديرغ للماركسية فعده منغستو بأنه رجعياً وتقبل الأمر بقية أعضاء الحكومة العسكرية بالمقابل رفض اتنافو التراجع عن مبادئه ورايه في سياسة البلد مما قاد بالرئيس الى إصدار حكم إعدامه في ١٣ تشرين الثاني عام ١٩٧٧.[١٨]

شهدت الأشهر التالية سلسلة إعدامات للمدانين وحملات تفتيش الأحياء وتأسيس فرق الدفاع المحلية من قبل تنظيمات الأحياء، ومن خلال تلك الإجراءات المشددة رأى بعض المراقبين بأن من اتبع العنف الثوري هي سلطات النظام لكي تقوم بتصفية خصومها في المدن الحضرية ومن ثم فإن مبادرات العنف هي التي أطلقت حملات الانتقام لكلا الطرفين منذ عام ١٩٧٦.[١٩]

أعلن منغستو حملة الإرهاب الأحمر في خطاب شديد اللهجة في ٢٧تشرين الثاني عام ١٩٧٧ في أديس أبابا عندما ألقى بثلاث قنائي من الدماء على الأرض معلنا "الموت للثوريين" و " الموت لحزب الشعب الثوري الأثيوبي " وقد بدا وصف الإرهاب الأحمر مناسبا جدا لما حدث في الواقع، إذ بلغت حصيلة الضحايا الى ١٠٠,٠٠٠ الف شخص لكن ما قدرته منظمة العفو الدولية فاق عدد ٥٠٠,٠٠٠ الف شخص ما عدا الآلاف الذين تمكنوا من الهرب خارج البلاد. كما تمت مطالبة أسر ضحايا الإرهاب الأحمر بدفع ثمن الرصاص الذي قتل به أبنائهم قبل تسليم جثثهم الى ذويهم وكان أي شخص مشكوك به في رفضه سياسة النظام يكون عرضة للاعتقال أو الإعدام وفي قمة أحداث القمع صرح الأمين العام لمنظمة العفو الدولية لحقوق الإنسان " أنقذوا الأطفال " لأنه ما يقرب ١٠٠ ألف طفل قد قتلوا ومثل بجثتهم وكان أي شخص يمز في شوارع أديس أبابا أمكنه رؤية أكواما من الأطفال المقتولين وهم بأعمار مابين (١٣-١١) عام[٢٠].

طالت الأعمال التعسفية التي حدثت في أثيوبيا الحي والميت فقد كان الموتى في الحقيقة ضمن بؤرة اهتمام مرحلة العنف ؛ لأن النظام قد عبث بجثث الضحايا واستعملها كوسائل رعب للأحياء في أسلوبين الأول إخفاء الجثث في مقابر جماعية والثاني تركها في الشوارع لتلتهمها الحيوانات المفترسة ولم تكن تلك الأعمال مقتصرة فقط على الشخصيات المؤثرة في البلاد على الأصعدة الدينية الاجتماعية والسياسية بل قتل أناس من كل طبقات الشعب ودفن الكثير من الضحايا في مقابر الكنائس إذ عمل حفارو القبور ليلا ونهارا في حفر القبور للضحايا التي أرسلها لهم أتباع النظام من كل أنحاء البلاد . ولقد وصف عنف نظام الديرغ في إرساء حكمه بأنه" فصل خاص" من تاريخ شعب أثيوبيا.[٢١]

بانت مظاهر القمع والقتل طيلة عام ١٩٧٧ في المدن الأثيوبية بشكل لم يسبق لها مثيل إذ دار الإرهاب بين أناس يعرف بعضهم الآخر ومن البلد نفسه وأصبحت الإعدامات العامة أبرز المظاهر اليومية أيام الإرهاب الأحمر. واتسمت تلك المدة بالقتل الحر والمطلق ورمي الجثث في الشوارع لتنهشها الحيوانات الضارية وفي السجون الاستجواب العنيف للأفراد والحرمان والمعاناة والمرض فيها. فضلا عن ذلك الاعتداء على النساء المعتقلات وتهديد أقارب المدانين، وتركت اعمال التعذيب آثارا على أجساد المعتقلين وبقيت معهم لما تبقى من أيام حياتهم وفقد الأهالي أبنائهم وبناتهم وفقد الأزواج زوجاتهم وذويهم وحرمان الكثير من الناس ممن يعيلهم ويوفر لهم لقمة العيش وفقدان الأمان الاجتماعي وفي حالات كثيرة أصيبوا بإمراض عقلية.[٢٢]

كان أول ضحايا السنوات الأربعة بعد ثورة ١٩٧٤ هم عناصر النظام السابق من قادة الجيش إذ لم يبق في الخدمة سوى ثلاثة فقط من خريجي أكاديمية هرار العسكرية بحلول عام ١٩٧٨ حينها كانوا ضباطا صغاراً وتم تصفية البقية من الموالين للنظام السابق والذين عارضوا إصلاحات نظام ديرغ من تأميم الأراضي أو وضعهم في الجبهات الأمامية للقتال من اجل ان تصيبهم نار العدو ولم تكن التصفيات على أعضاء النظام السابق فقط بل طالت الاغتيالات من ضباط الديرغ والذين انتهجوا العنف من أعضاء (الحزب الشعبي الثوري الأثيوبي) الذين عدوا وقود الإرهاب الأحمر من عمليات القتل والتهجير والاعتقالات والتعذيب بأقسى الطرق خاصة في المراكز الحضرية فقد وصل العدد لكلا المتضررين من أعضاء ديرغ ومؤيديه وحزب الشعب الى ٣٢،٠٠٠ الف شخص بين قتيل ومعتقل[٢٣].

سببت عمليات الإرهاب الأحمر الى فقدان طاقات شبابية عاملة كثيرة وزيادة تجنيد الشعب وإجباره على العمل في المعسكرات وترك الفلاحون مزارعهم الشخصية والعمل في مزارع الدولة قسراً دون مقابل وقلة الإنتاج المحلي الى حقبة حياة سيئة للبلاد[٢٤]. ولقد أثارت الأحوال القاسية في أثيوبيا اهتمام منظمة حماية حقوق الإنسان الإفريقية التي رأت أن من واجبها توثيق معاناة الشعب الأثيوبي كأقل شيء يمكن فعله لتسجل حالات مئات الآلاف من ضحايا الحرب والمجاعة لكي لا تنسى في أزمنة التاريخ وان لا تخفى الحقائق التاريخية عند إعادة كتابتها مستقبلاً لأجل فهم المشاكل التي واجهتها شعوب أثيوبيا والإرهاب الذي عانت منه. كما ووثقت الانتهاكات الإنسانية التي تعرض لها السكان المدنيين من قبل الحكومة العسكرية الأثيوبية (٣) لكي يمنع تكرارها في فترات لاحقة[٢٥].

ارتبط تطرف المجتمع الحضري وسياسته الناقدة للنظام الحاكم الذي انطلقت منه حملة الإرهاب الأحمر بمسألة تكوين طبقات اجتماعية وسياسية جديدة من الأحزاب والقوميات المعارضة إذ كانت هنالك نقاشات حادة وطويلة حول مسألة من الذي سبب بحملة الإرهاب الأحمر في أثيوبيا فرأى بعض المؤرخين بأنه جاء كرد فعل من الديرغ ضد نشاط حرب العصابات التي تبناها (حزب الشعب الثوري الأثيوبي) والكمائن ومحاولات الاغتيال التي أطلقها الحزب عبر فرقته المسماة بـ " فرق الدفاع الحضري" وكان من الصعب تحديد أو توجيه اللوم على من بدا في إحداث العنف في أثيوبيا في تلك المدة ولم يجد أدنى سبب لتبرير تلك الأساليب، ولقد كان منغستو ميريام نفسه أحد الأهداف الرئيسة لمحاولات اغتياله بسبب انتهاجه منهج أعمال العنف والقتل بصورة جماعية وشاملة وغلق طريق التقدم بوجهة ثورية اشتراكية ذات مغزى باستخدام القمع كلغة أعادت بها تشكيل النظام السياسي والمجتمع في أثيوبيا. ووصف أفعاله بأنه عدواً لثقافة البلاد من طلاب وأساتذة ومعلمين نادوا بإقامة دولة ديمقراطية مدنية مشتركة تعطي كل ذي حق حقه وبذلك انتهك النظام العسكري بسياسته الدموية تاريخ وحضارة أثيوبيا وسلب حياة شعبها[٢٦].

تميز نظام منغستو الذي أوصله إلى استقرار حكمه وفرضه على الجميع بسيطرته على الجيش والدولة وتحكمه بالمعارضة الداخلية من الأحزاب والجمعيات والاتحادات وكون تحالفات وتنظيمات بأساليب مختلفة لكسب الدعم والإسناد من معاونيه وإشراكهم في متابعة أعماله الإدارية في البلاد[٢٧] , فأصبحت أدارة الدولة أكثر مركزية في الأعوام (١٩٨٠-١٩٧٧) ليس في سيطرة العسكريين على مراكز الحكم فقط بل التحكم بالمجتمع من قبل المنظمات الحضرية والجمعيات الفلاحية والتعيينات في المناصب لمن يؤيد الديرغ وإقامة المحاكم الخاصة وتسهيل تنفيذ العنف والقوة عن طريق إقرار تشريعات قانونية جديدة ووصلت أعداد المنتسبين للقوات المسلحة من ٤٤ ألف منتسب عام ١٩٧٤ الى ٢٣٠ الف عام ١٩٨٠ وأصبحت المدن والأرياف بالكامل تحت السيطرة المركزية[٢٨].

يرى الباحث ان التحولات بعد ثورة ١٩٧٤ ارتبطت بشخص منغستو ميريام لذلك فان التحليل الملائم هنا يجب ان يتركز حوله إذ سمح المجتمع الأثيوبي لنفسه بإتباع النظام الاستبدادي الجديد كما فعل سابقاً في عهد الإمبراطورية فأصبحت السنوات الأولى للثورة مليئة بالخوف ومليئة بالاضطرابات على عكس ما كان متوقع بعد سقوط الإمبراطورية ونتائج ثورة تجلب معها التغيير الجذري والتحول من النظام الزراعي الإقطاعي نحو الاشتراكية العلمية والمضي قدما نحو الإصلاح في (مجالات التعليم والصحة، الأعمال واستثمار الأراضي، وحتى الجانب الديني) لكن سيست الثورة عام ١٩٧٧ وفقا للطموحات العسكرية الشخصية لأن تصبح مجرد انقلاب عسكري آخر، فتلاشت بذلك أمال الشعب مع البدء في تطهير وتصفية الخصوم السياسيين وانطلاق حملة (الإرهاب الأحمر) في عموم البلاد ولم يسلم منه أحد كبيران ولا صغيرا واستمرت حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي.

المحور الثاني:تأسيس حزب الطبقة العاملة في اثيوبيا:

سعى النظام العسكري من أجل تحقيق هدفه في تأسيس دولة اشتراكية ماركسية استبدلت الأفكار الإمبراطورية السابقة بالاشتراكية العلمية ووضعت حزباً جديداً مكان الحاشية التي أحاطت بالإمبراطور السابق هيلاسيلاسي فأعلنت الحكومة الاثيوبية في ١٨ كانون الأول عام ١٩٧٩ تشكيل لجنة لتنظيم (حزب الطبقة العاملة في أثيوبيا (COPWE).[٢٩]

(ولقد أعطت اللجنة صلاحيات واسعة لرئيسها الذي لم يحدد بعد وهو الذي يقوم أيضا بالتفاوض في شؤونها ويقوم بالتحكم بعضوية اللجنة. وبعدما أصبح منغستو الحاكم المطلق في البلاد بتعيين الأعضاء في اللجنة بنفسه من أجل تحقيق السيطرة على الحزب القادم الذي هدف الى نشر المبادئ الماركسية–اللينينية وإقامة جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الشعبية.[٣٠]

أدركت الحكومة في عام ١٩٨٠ بضرورة اتخاذ إجراءات أكثر من الشعارات والهياكل الإدارية الجديدة لإعادة تنظيم دولة أثيوبيا. فقد تأثر تأسيس حزب العمال الأثيوبي بظروف الدولة الداخلية فبعد حدوث الثورة الأثيوبية أنقاد الوضع في البلاد الى تعقيد سياسي في تأسيس حزب كنموذج عن الأحزاب الماركسية الأفريقية بسبب التأثيرات الكبيرة على الوعي والنضج السياسي للشعب الذي أنخرط في حركات الكفاح من أجل نيل حقوق وحريات ديمقراطية أكبر ومن ضمنها حق تكوين التنظيمات السياسية. وكان لبروز الجيش وتحكمه بالسلطة في بداية الثورة سبباً لغياب ذلك الوعي لأن دور الجيش يكون في القوة التي تمهد أو تضمن ظهور حزب شيوعي وحكومة جديدة. أما هدف الثوريين الأثيوبيين فهو أقامة حزب شعبي يقود الى تحول المجتمع الأثيوبي جذريا.

ففي البداية طالب عدد من أعضاء الديرغ أن يكون للطبقات الاجتماعية حزباً خاصاً بها فيما نادى آخرون بإجراء استفتاء لاتخاذ قرار في الأمر أيضا، واعتقدت جماعة أخرى بتأسيس جبهة موحدة تضم المنظمات الاجتماعية والسياسية الموجودة ويجب أن تكون أساسا لنشأة حزب سياسي جديد.[٣١]

تعددت آراء المراقبين في النظر بشأن ديمقراطية تعبئة الجماهير ومساهمتها في النظام الشمولي ومشاركة الشعب في نشاط الحزب الجديد والمنظمات الجماهيرية وتوصلوا الى القول بأن النظام الجديد قد سمح للجماهير بدرجة من المشاركة الديمقراطية في الحياة السياسية للبلاد لكن ذلك الطرح كان ضعيفاً جداً بسبب ضعف الوعي الجماهيري وما احتاجته السياسة من فهم وإدراك حقيقي وليس نزعات عاطفية شعبية. وعموماً لا يوجد حزب لينيني يميل الى التعامل مع الشعب. وهنا يطرح السؤال هل هناك درجات من التقاليد الديمقراطية داخل الأحزاب اللينينية الحاكمة أو هل هناك درجة من النقاش الحر داخل الحزب الشيوعي ولاسيما بعد طرح الأفكار الجديدة لإدارة المجتمع من الخطط الاقتصادية أو اشكال جديدة من التنظيمات الاجتماعية أو وضع نظام قانوني جديد.

لكن لم يبدو ذلك الحال في أثيوبيا لأن تصفية الخصوم واحتكار السلطات أدت الى سياسة دكتاتورية عسكرية واضحة. وهكذا ومن خلال اللجنة التنظيمية عززت الدولة سيطرتها على كل مؤسساتها بخاصة اتحاد عموم أثيوبيا للتجارة والجمعيات الفلاحية ومنظمات الأحياء الحضرية ومنظمة شباب أثيوبيا الثورية وهيأة السيطرة على الطبقة العاملة. وفي الحقيقة لم تكن نية السلطة من إنشاء المنظمات الجماهيرية لأنها تمتعت بنشاط أو تأثير داخلي بل كان القصد منها احتواء الكوادر السياسية لكي توظف في إرساء البرامج الاشتراكية ومحاولة الحكومة تأسيس اقتصاد ريادي في المنطقة بعد أن أممت سابقا معظم قطاعات الصناعة الضعيفة في رؤوس الأموال والفنيين وقطع الغيار وفي المواد الأولية وقد ذلل التخطيط المركزي المرتبك مطلع الثمانينات القليل من العقبات وإقامة عدة مشاريع صناعية من قبل حلفاء أثيوبيا الاشتراكيون لكنها كانت أما غير ملائمة أو مكلفة التشغيل. ولقد أخافت توجهات منغستو الاشتراكية المستثمرون الغربيون وبقاء حاجة أثيوبيا الماسة الى رؤوس الأموال طيلة تلك المدة. ومع بداية عام ١٩٨٠ والتي كانت سنة هدوء وسلام نسبي في البلاد نظم حوالي ٧ مليون عائلة ضمن ٢٣,٥٠٦ جمعية فلاحية التي فرضت سيطرتها على الأرياف وحلت محل الحكومة.[٣٢]

ونظمت لجنة تنظيم الحزب حوالي ٦٥٠٠ خلية معظم أعضائها من العسكر ومعظم قادتها من الديرع في الأعوام (١٩٨٠ – ١٩٨٣)، لكن وجه اللند لهم بسبب انحيازه لعنصر الرجال وقلة النساء المشاركات فضلا عن الادعاءات حول سيطرة العرق الأمهري في الحزب. وبالرغم من الدعاية التي أحاطت تطور لجنة تنظيم الحزب العمالي كحزب ممثل وطني لكنها بقيت ذات صبغة يطغي عليها الجيش وليس الشعب.[٣٣]

عقد حزب العمال في كانون الثاني عام ١٩٨٣ برئاسة منغستو ميريام كرئيس للحزب مؤتمره الثاني وكان معظم قادته من العسكريين واعضائه من موظفي الخدمات العامة والجنود والمعلمين وبعض العمال والفلاحين وذلك لغرض تحقيق التغيير الذي ينشده منغستو في تكوين منظمة مخلصة ذات مبادئ تقوم لأجل إصلاح الفوضى في البلاد على عكس ما اعتقد به المفكرون بأنها تعرقل تنمية أثيوبيا.[٣٤]

ومع توسيع صلاحيات حزب الطبقة العاملة خسرت الجمعيات الفلاحية تأثيرها وجعلها أداة بيد الحكومة المركزية وأصبح الفلاحون مجرد جامعو ضرائب ووكلاء دعاية للحكومة وأصبح الفلاح العادي يدفع ضرائب مالية وخدمية أكثر مما قام به أيام الحكم الإمبراطوري مع عدم توفير الطرق والعيادات الطبية والمدارس التي يمكن أن تقلل من تذمر الفلاحين بشان العمل المجاني الذي قدموه في مشاريع التنمية المحلية. وعلى الرغم من تنفيذ برنامج اصلاح الأراضي الذي أصبح شائعاً لكن لم يؤد الى توفير المزيد من الأراضي لتوزع وكانت فئة ملاكين الأراضي واصحاب رؤوس الأموال قد أخذت الإنتاج الزائد من المؤجرين في المزارع الحكومية من دون اعادة تنظيم الإنتاج الإجمالي لذلك لم تزداد كفاءة استغلال الأرض. ومع ارتباط الفلاحين بالجمعيات الفلاحية ازداد الضغط على الأرض وأدى الى إنهاكها عبر الزراعة المكثفة وتردي وضعها وقلة إنتاجيتها[٣٥], فضلا عن عدم استخدام الأسمدة والبذور والعمل بالمكائن الزراعية وتعزيز الخبرات لزيادة إنتاج الفلاحون، فضلا عن ذلك وضعت الحكومة ٦٠٪ من مواردها لمزارع الدولة وإتحاد المنتجين التعاونيين على أمل جعل الاتحاد مركزاً لجذب الفلاحون في الثمانينات. ففي حزيران عام ١٩٨٤ كان فقط ما يقرب ٤٪ من أراضي أثيوبيا القابلة للزراعة قد دخلت العمل التعاوني اي ان عددا قليلا من المزارعين قد انضوى تحت قائمة العمل لذلك كان الاعتماد على إنتاج القطاع التعاوني أقل

مقارنة مع الإنتاج الذي قدمه الفلاحون المنتمون الى الجمعيات الفلاحية ولو بصورة غير منضبطة. ومن اجل الحصول على المواد الغذائية الضرورية للسكان عملت الدولة على استحداث (شركة التسويق الزراعي) وهي مؤسسة عملت على تنظيم تجارة الأغذية المحلية بفرض حصص للجمعيات الفلاحية ولهيأة المنتجين المحليين عن طريق تحديد الأسعار التي اختلفت من مقاطعة لأخرى معتمدة في ذلك على الإنتاجية ووفرة وسائل النقل وبسعر أعلى من سعر السوق. كما أقامت الشركة نقاط تفتيش على حدود المقاطعات والأماكن الحيوية على امتداد الطرق الرئيسة؛ لتقليل احتمال تهريب الفلاحين لإنتاجهم عبر المدن الأثيوبية وكانت نتيجة ذلك العمل تقويض الاقتصاد الوطني وتقليل دافع الفلاح نحو زيادة الإنتاج الزراعي: -[٣٦]

أما أبرز إسهامات الحزب العمالي الأثيوبي في عام ١٩٩٠ في إجراء بعض الإصلاحات الزراعية ومنها: -

- فرض الحماية القانونية في استخدام الفلاحين لأراضيهم وحق منح تلك الأراضي لورثتهم
- حق الفرد بزراعة وامتلاك الأشجار المزروعة في أرضه مما قاد إلى عمل عدة أساليب في ذلك المجال من الزراعة لتحقيق الغطاء النباتي.
- حق الفلاحين في تشغيل العمال وتأجيرهم وقد ساهم ذلك في عودة سوق العمل الريفي مما زاد الإنتاج الغذائي وتأمين الطعام للفقراء.
- إنشاء محطات سيطرة لتنظيم حركة الفائض الزراعي وتسهيلها وحرية عمل التجار في ذلك المجال
- السماح لتجارة وتداول البضائع الصناعية مما أدى إلى إلغاء احتكار جمعيات المنتجين في مجال التجارة.
- إلغاء بيع جزء من المحصول بسعر محدد لشركة التسويق الزراعي والمساعدة في تقليل الضرائب على تصدير بعض المحاصيل مثل القهوة.
- وجوب قيام شركة التسويق الزراعي بالمنافسة الاعتيادية المتكافئة مع التجار في السوق المفتوح.
- إعطاء الحق لأعضاء جمعيات المنتجين التعاونية حل تلك الجمعيات والذي بدوره قد أوجد بعض الجوانب التنظيمية بخصوص الجمعيات التعاونية.[٣٧]

ادت السرعة التي تنامي بها حزب العمال الأثيوبي الى تركيبة اجتماعية غير مناسبة رغم الجهود البسيطة بالإعلان عن أمكانية انضمام أي شخص للحزب إذ كما وضحنا سابقا بأن طبيعة مجتمع أثيوبيا هو زراعي بنسبة ٨٩٪ من الفلاحين لكنهم شكلوا ٣٪ فقط من عدد أعضاء الحزب وبقية قادة الحزب من صفوف الجيش والجنود والموظفين المدنيين وأعضاء سابقين من ديرغ، كما إن تأسيس الحزب كان بدفع من الاتحاد السوفيتي لجعله أداة ووسيلة لنيل دعم السوفيت للنظام الحاكم[٣٨] .

الخاتمة

نجح منغستو في التخلص من منافسيه في الداخل من اجل ان يصبح القرار السياسي بيده وحده بعد مجموعة من الاعداما والتصفيات بحق الخصوم السياسيين ولم يسلم اي معارض من هذه السياسة لكنه اصطدم بالواقع الاقتصادي والتحديات الخارجية التي فشل في تحقيق العيش الكريم للشعب الاثيوبي الذي وعدهم فيه بسبب عدم قدرته على النهوض بالخدمات العامة.

اتجه منغستو للاتحاد السوفيتي من اجل الحصول على المساعدات العسكرية والقروض المالية لكنه لم يحصل على كل الذي يطمح الية لذلك تيقن لابد من ايجاد منافس للاتحاد السوفيتي للحصول على المساعدات وتيقن بضرورة عدم ابعاد الولايات المتحدة الامريكية عن اثيوبيا وبالفعل كان قد طلب من الولايات المتحدة الامريكية القروض وقطع الغيار للاسلحة الامريكية في اثيوبيا وكانت اسرائيل احدى نقاط التواصل بين منغستو والولايات المتحدة الامريكية.

كانت مشكلة الصراع مع دول القرن الافريقي احدى اسباب انهيار نظام منغستو لانه دخل مع حرب مع اغلب دول القرن لافريقي في الاوغادين وارتيريا والتي اضافت الى احتيجات منغستو العسكرية والمالية لكن منغستو كان يرى نفسه الرجل المناسب في المرحلة المناسبة التي تتطلبها الدولية الاثيوبية من اجل الدفاع عنها وتطويرها من كل النواحي وتحريرها من هيمنة الدول الكبرى واستخدام العلاقات الدبلوماسية والصداقات مع هذه الدول من اجل الحفاض على الكيان الاثيوبي.

الهوامش

(1) marshetTadesseTessema:prosecution of politicide in Ethiopia, the red terror trials ,TM .C Asser Press, The Hague, The Netherlands, 2018 P.3.
(2) John Abbink: : The Impact of Violence: The Ethiopian Red Terror as Social Phenomenon Braunlein And Andrealauser,Bremen,Germany,1995,P.141.
(3) Jacob Wiebel; Revolutionary Terror Campaigns in Addis Ababa 1976-1978, University of Oxford Press, Trinity Tern, UK, 2014, P. 9.
(4) Marshet Tessema; Op. Cit., P. 3.
(5) Jacob Wiebel; Op. Cit., P. 5.
(6) Wiebel, Revolutionary Terror, Op. Cit., P. 9.
(7) The Advocates for Human Rights; Human Rights in Ethiopia; Through the Eyes of the Oromo Diaspora, Minneapolis, USA, 2009, P. 8.
(8) Jacob Wiebel; Op. Cit., P.12.
(9) The Advocates for Human Rights, Op. Cit. P.8.
(10) Donna R. Jackson; Jimmy Carter and Horn of Africa: Cold War Policy in Ethiopia and Somalia, McFarland & Company Inc. Publishers, North Carolina, USA, 2007, P. 42.
(11) Jacob Wiebel; Op. cit., P.12.
(12) Jacob Wiebel; Op. Cit., P.13.
(13) Human Rights Watch Africa; Ethiopia, Reckoning Under the Law, Vol.6, No.11, November, 1994, P.7.
(14) Dawit Shifaw; The Diary of Terror, Trafford Publishing, North America & International, Canada, 2012, P. 35.
(١٥) نقلاً عن
LeencoLata; The Ethiopian State at the Crossroads, The Red Sea Press, Inc., Asmara, Eritrea, 1999, P. 21.

(16) Donna R. Jackson; Op. Cit., P. 42.
(17) Amanda Kay Mcvety Op. Cit., P.193.
(18) Tadesse Simic Metekia; Violence against and Using the dead; Ethiopia's Dergue Cases, Human Remains and Violence, V4, No.1, Manchester University press, England, 2018, PP.76-79.
(19) Carillet, Op. Cit., P.240.
(20) Tadesse SimieMetekia, Op. Cit., P. 79.
(21) Jacob Wiebel, Op. Cit. P.12.
(22) Andear Gachew Tiruneh, The Ethiopian Revolution 1974-1987, Cambridge University Press , London, 1993, P.222.
(١) جانب من وسائل الأعلام الأثيوبية عام ١٩٧٧, ينظر الملحق رقم (١٢).
(23) Africa Watch; Evil Days, 30 years of War and Famine in Ethiopia, A division of Human Rights Watch, New York, USA, 1991, P.1
(24) John Abbink; Op. Cit., P.343.
(25) Theodor M. Vestal; Op. Cit., P. 17.
(26) Eva Poluha; The Power of continuity, Ethiopia through the eyes of Its Children, Nordiska African institute, Sweden ,2004, PP.178-179.
(27) COPWE: Commission to Organize the Party of the Working People of Ethiopia.
(28) Marcus, Op. Cit., P. 203,
(29) Vlastimil Fiala, Afro- Marxism: Formation of the Working Party of Ethiopia, University of Hardec Kralove, Czech Republic (Studies on Modern Africa), 2014, PP. 37-38.
(30) marcus, op.cit., p.203.
(31) Marcus, Op. cit., P. 203-204
(32) Vlastimil Fiala, Op. Cit., PP. 37-38.
(33) Human Rights Watch, Invisible Human Rights, The Relationship of Political and Civil Rights to Survival, Subsistence and Poverty, USA, 1992, P.35.
(34) Marcus, Op. Cit., P. 205 .
(35) Deryke Belshaw; Food Strategy Formulation and Development Planning in Ethiopia, Institute of Development Studies, Sussex, England, 1990, P.41.

(36) STEPHANE COURTOIS (ED.ET.AL); THE BLACK BOOK OF COMMUNISM, CRIMES, TERROR, REPRESSION, HARVARD UNIVERSITY PRESS, MASSACHUSETTS, USA, 1999, P. 690.

(37)نبيل محمود عبد الغفار,السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي,القاهره,١٩٨٢,ص١٢٣.

(38)نجوى امين الفوال,اثيوبيا وتجربة العقد الاول بعد الثورة,مجلة السياسة الدولية,العدد:٧٦,ابريل١٩٨٤,ص١١.